أ/ يونس مسعودي
محاضرات السداسي الثاني – المقياس السياسة المقارنة.
السنة الثالثة علوم السياسية – تخصص: تنظيم سياسي وإداري.
2020 / 2021.

تمهيد:

تعرف **السياسة المقارنة** على أنها أحد فروع علم السياسة الذي يهتم بدراسة أنماط الحكومات في عصرنا الحاضر، إلا أن تحديد المجال للحكومات المقارنة على وجه الدقة تعترضه صعوبتان أساسيتنا:

- **الصعوبة الأولى:** تتصل بصعوبة الدراسة وماهية الأعمال التي تشكل جوهر النشاط الحكومي.
- **الصعوبة الثانية:** هي الأهم فإنها تتصل بعلاقة بين القيم من ناحية وبين النشاط الحكومي من ناحية أخرى، وذلك باعتبار أن لكل حكومة من واقع ميراثها التاريخي شيئا من الخصوصية يجعل تنميط الحكومات وتصنيفها محلا للتساؤل.

ومن واقع هذا الاختلاف في تحديد معنى المصطلح ودلالته يمكن التمييز بين مستويين تحليلين أساسيين في نطاق السياسات المقارنة:

- **المستوى الأول الأفقي:** مقارنة نشاط الحكومة داخل المجتمع بنشاطات مجموعة وحدات الحكم المحلي وربما ببعض الوحدات الأصغر مثل اتحادات التجار والكنائس والشركات التي تتفق مع الحكومة في مضمون وليس في حجم النشاط.
- **المستوى الثاني الرأسي:** وهذا المستوى يعتمد على أسلوبين:-

1. مقارنة تطور نفس الحكومة عبر فترات تاريخية مختلفة، وقد سيطر هذا النوع من التحليل بالفعل على دراسة السياسات المقارنة زمنا طويلا يكشف عن أوزان المتغيرات المختلفة في تأثير على النشاط الحكومي ودرجة استمرارية هذا التأثير.
2. مقارنة مختلف حكومات العالم المعاصر، وفي هذا استخدمت معايير شديدة الاختلاف.

ولئن كانت تلك هي أبرز نماذج تصنيف الحكومات على مستوى العالم، إلا أنها ليست الوحيدة، حيث تعددت محاولات التصنيف والنمذجة باختلاف المعايير المستخدمة وهي شديدة التنوع، لكن الملاحظ أن هذا الأسلوب في الدراسة المقارنة تواجهه الصعوبة نفسها الخاصة بجمع المعلومات المتعمقة.

تطورت السياسة المقارنة عبر مراحل عديدة –سيتم الحديث عنها والتطرق لها في المحاور لاحقا–، بحيث هناك مصطلحات أربعة يستخدمونها العلماء بالسياسة كمفردات: الحكومات المقارنة، والسياسة المقارنة، والتحليل المقارن، والمنهج المقارن.

فالمقررات الدراسية والمصنفات العلمية والتصنيفات المكتبية تستعمل أي منها دون أبداء السبب؛ وبالتحليل المقارن جزء هاما من أية دراسة عملية في أي علم من العلوم، وبالتالي فهو علم السياسة بمثابة جوهر التفسير السياسي.

وهكذا يتضح أن مفهوم السياسة المقارنة يستوعب المفاهيم الثلاثة الأخرى فضلا عن أنه أكثرها دلالة في التعبير عن حقل النظم السياسية المقارنة.

ويختلف الرأي حول حدود علم السياسة المقارنة. فهناك من يعتبره قلب علم السياسة المعاصرة ويطالب بتوسيع نطاقه ليشمل أكبر عدد من الدول، وبالتالي من المؤسسات والتفاعلات السياسية التي تخضع للمقارنة؛ فذهبوا يسلكون معها النظم السياسية في الدول الاسكندينافية وشرق أوروبا وبلدان العالم الثالث.

فإذا كانت البرلمانات، فلماذا لا تكون الأحزاب؟ وإذا كانت الأحزاب فلماذا لا تكون القيادة وأساليب التجنيد السياسي؟.

كذلك فقد زعموا أن قصر نطاق العلم مقدما على المؤسسات بذاتها في دول معينة يضيق نطاق المقارنة بل ويحد من إمكانية التفسير، فمثلا قد يكون الحزب في دولة ما متغيرا مستقلا، وفي أخرى متغيرا تابع.

على أن هناك فريقا آخر يحذر من توسيع نطاق السياسة المقارنة لحد شموله علم السياسة ذاته، ويطالب بوضع حدود لعلم السياسة المقارنة. وهذا الانقسام يتحصل بموقفين:

الأول: أنه لا يجوز التوسع في فهم محتوى السياسة المقارنة إلى الحد الذي تختفي معه الفواصل بينهما وبين علم السياسة، ثم بينهما وبين فروعه الأخرى كالعلاقات الدولية والنظرية السياسية.

الثاني: وجوب التوسع في محتوى السياسة المقارنة بوصفها تحليلا مقارنا للنظم السياسية وذلك بزيادة كم ونوعية النظم السياسية الرئيسية والفرعية موضع الدراسة توخيا لفهم أعمق وأشمل للمؤسسات السياسية وأنماط التفاعل السياسي في مختلف الدول.

فـ"**العقل لا يعرف كيف يعمل إلا من خلال القيام بمقارانات**"، هذا الاقتباس المذكور آنفا من الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي 'أليكسي دي توكفيل' (Alexis de Tocqueville)، حيث يبين أن المقارنة هي عملية جوهرية للفكر الإنساني كله، هذا إلى جانب كونها أساس المنهج العلمي.

من ذلك، يعرف "جون ستيوارت ميل" (John Stewart Mil) المقارنة هي: "دراسة ظواهر متشابهة ومتناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".

فالمقارنة في أوسع معانيها تعني؛ ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، ومن ثم فإن المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه.

ويعرف "ج. لابالومارا" (J.Lapalompara) المقارنة على أنها عملية تعكس أساس البحث في أوجه التشابه والاختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها.

حيث اختلفت الآراء حول معنى الدراسة المقارنة، وفي ضوء دلالاتها المستخدمة، حدد "ماكاون" (Machaon) خمسة تعاريف متباينة:

التعريف الأول: يوكد على أن الطريقة المقارنة هي إحدى أشكال القياس.

التعريف الثاني: فيرى أنها أداة لتوضيح أحد المفاهيم وخلفيته الواقعية.

التعريف الثالث: فينظر للدراسة المقارنة بشكل مرادف لمنطق التحليل العلمي.

التعريف الرابع: حيث يؤكد أنصار هذا التعريف على أنها نمط معين من أنماط البحث.

التعريف الخامس والأخير: تفهم الدراسة المقارنة على أنها إحدى الحلول التي تتصدى لمعالجة مشكلة التداخل والتفاعل الثقافي بين الدول وتحليلها.

– تطور الدراسة المقارنة:

يدل تاريخ الفكر السياسي على أن منهاج المقارن في الدراسات السياسية قديم قدم الفكر السياسي؛ فكان "أرسطو" (Aristote) من اوائل المفكرين الذين أخذوا بهذا المنهاج عندما تعرض لدراسة الدساتير والنظم السياسية في اليونان القديمة. ثم تطور هذا المنهاج عبر القرون مع تطور الفكر السياسي، ومن ثم فإن المنهاج المقارن يعد أحد السبل في دراسة العلوم السياسية؛ وعلى أساس هذا المنهاج يتم فحص نماذج وأنماط –سواء تاريخية أو معاصرة– من المجتمعات السياسية ومقارنتها ببعضها البعض بواسطة قيام الدارس بعمليات التحليل اللازمة لاكتشاف المبادئ العامة الأساسية.

ولقد اتخذت العديد من الدراسات في العلوم الاجتماعية والسياسية هذا المنهج أساسا لها.. وفيما يتعلق بعلم السياسة انتشر المنهج المقارن بين الدراسات السياسية الداخلية، وفي البداية انصب اهتمام العديد من هذه الدراسات على مقارنة المؤسسات السياسية الرسمية أو غير الرسمية لبعض الدول، ومنذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي اعتمد الدارسون انطلاقا من هذا المنهج الرأي الذي يؤكد على أن لكل نظام سياسي بدائيا كان أم معاصرا عددا من الوظائف التي يسعى إلى إنجازها عبر مجموعة مختلفة من الهياكل....

وفي ضوء ذلك ذهبت الدراسات الحديثة إلى مقارنة النظم السياسية فيما بينها استنادا إلى درجة التمايز بين الهياكل التي تنجز الوظائف المحددة لها وعلى نوعية الثقافة السياسية التي تحدد صيغة الهياكل.

حيث وتبعا لما سبق، فإن المقارنة واكبت التطور البشري، وإن اختلفت مستوياتها، فقد قارن "أرسطو" (Aristote) بين دساتير الدول (المدن اليونانية المختلفة)؛ وكذلك فعل "نيقولا ماكيافللي" (Nikola Maquaivelle) في مقارنته لعناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما استخدم "توماس هوبز" (Tomas Hobbes) و"مونتيسكيو" (Montesquieu) المقارنة، كما اعتمد "كارل ماركس" المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا. وقد أجاد "أليكسي دي توكفيل"(Alexis de Tocqueville) و"جيمس برايس" (James prise) في دراستهما للولايات المتحدة الأمريكية، لأنهما أغنيا فهمهما لأمريكا باعتمادهما البيانات المقارنة المشتقة من خلفياتهما الأوروبية؛ وقارن "روبرت دال" (Robert Dahl) ، وهو عالم سياسي حديث، في دراساته عن الديمقراطية بين الخصائص الاقتصادية والثقافية، والتجارب التاريخية للعديد من الأمم المعاصرة في مسار لاكتشاف تركيبات الظروف والصفات المميزة التي ترتبط بذلك الشكل من أشكال الحكومة.

كذلك استخدم القرآن الكريم المقارنة للاتعاظ والاعتبار، وقدم صورا للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما لحقها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر تشترك في سلوك معين.

إن الدراسة المقارنة في العلوم السياسية قديمة قدم العهود التاريخية للبشرية، بينما الدراسة الأكاديمية لها حديثة العهد حداثة الدراسة الأكاديمية لعلم السياسة، والتي برزت مع مطالع القرن العشرين، وتطورت بشكل ملحوظ في عشرينيات القرن الماضي، غير ان تلك الدراسات ظلت مقتصرة على أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلى حد ما؛ كما ازداد الاهتمام بالدراسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث الآثار التي تركتها الحرب، وبروز الدول حديثة الاستقلال، والحرب الباردة، حيث لم تعد الدراسات المقارنة تنصب على الدول الغربية ولكنها أصبحت تشمل كل الدول.

– تطور التنظير في حقل السياسة المقارنة من حيث التطور في الموضوع والمنهج:

– من حيث الموضوع:

1. **من الدولة إلى النظام السياسي: (من المرحلة التقليدية إلى المرحلة السلوكية)؛**
2. **إعادة الاعتبار في التحليل للدولة: (المرحلة ما بعد السلوكية).**

– من حيث المنهج:

1. **من المنهج الفلسفي إلى المنهج العلمي: (من المرحلة التقليدية إلى المرحلة السلوكية)؛**
2. **المنهج العلمي (المناهج الكيفية + المناهج الكمية): (المرحلة ما بعد السلوكية).**

"السلوكية وما بعد السلوكية"

تمهيد:

يرتبط تطور علم السياسة، كما يرى "جيوفالي سارتوري"، بتفاعل عاملين أساسين هما: حالة المنظومة العلمية السائدة، أو ما يطلق عليه النموذج المعرفي من ناحية، والتغيير في بنية وعلاقات التجمعات البشرية، ونظمها من ناحية ثانية؛

وينطبق ذلك على مراحل التطور الثلاث في علم السياسة وعامة، والسياسة المقارنة خاصة، فقد انهار النموذج التقليدي بفعل التطورات التي حدثت على مستوى العلم والنموذج المعرفي بظهور الوضعية المنطقية وفلسفتها الداعية إلى إنشاء علوم اجتماعية على شاكلة العلوم الطبيعية وبمنهجيتها، وظهور مدرسة شيكاغو للعلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن هاجر علماء السياسة الأوربيين إليها؛

كذلك بفعل التطورات التي شهدتها النظم السياسة في حينه، إذ انهارت النظم الديمقراطية ونشأت نظم: دكتاتورية، فاشية وشمولية، وحدث تغير في موازين القوى، وسقطت الآمال التفاؤلية المنعقدة على انتشار الديمقراطية؛

ونشأ على أنقاض ذلك: نموذج معرفي جديد تمثل في الثورة السلوكية، التي ارتبطت بصعود الولايات المتحدة كقوة عالمية مثلت بيئة ومحضنا للثورة السلوكية، التي انطلقت من استبطان مقولات الوضعية المنطقية، وسعت للوصول إلى نظرية عامة شاملة تنطبق على الزمان والمكان، وتدور حول محور التنمية كفكرة وقيمة وعملية، ورأت بانتشارها وتقدمها في العام الثالث بما يحقق إحداث نقلة نوعية له، تأخذه الأنساق الاجتماعية والثقافية القديمة والتقليدية إلى نموذج حداثي هو نفسه الموجود في العالم الغربي، وبذلك يلحق العالم الثالث بقاطرة الحضارة التي تقودها أوربا وامتدادها في أمريكا واستراليا، والتي تسودها قيم: الرشادة

والعلمنة والحداثة والتعددية والديمقراطية والاقتصاد الحر، ومع أواخر الستينات بدأت تتدهور أوضاع العالم الثالث، وتنتشر فيه: النظم السلطوية والنخب العسكرية والمشكلات الاقتصادية من تعميق للتخلف وانهيار لجهود التنمية، وانتشار للفقر، وهيمنة الشركات الدولية على اقتصادياته، وترسخ قيم التبعية وسياستها.

وفي نفس الوقت بدأ التحول على مستوى العلم من الوضعية المنطقية والإمبريقية إلى النظرية التفسيرية، وبدأ مثقفو العالم الثالث يتجهون إلى تقاليد فكرية أخرى، تمثلت في الماركسية وأطروحاتها المتعددة، كذلك دفعت مشكلات الولايات المتحدة ذاتها–المتمثلة في العنف العنصري والبطالة وحركة الحقوق المدنية وحركات النساء–الكثير من الباحثين الأمريكيين إلى الانفتاح على التقاليد الماركسية خصوصا لمجاورة الولايات المتحدة لأهم مدرسة ماركسية في العالم الثالث في أمريكا اللاتينية، وما نتج عنها من أطر نظرية ومنهجية: كالتبعية، والماركسية الجديدة، ومنظورات الاقتصاد السياسي.

كل ذلك دفع لتجاوز المرحلة السلوكية ونموذجها التنموي الحداثي، والانتقال إلى ما بعد السلوكية، وأطرها النظرية البديلة، فمن هنا نطرح التساؤلات التالية:

– كيف ساهمت نظريات المرحلة ما بعد السلوكية في تطوير حقل النظم السياسية المقارنة؟

– ما المقصود بالمرحلة ما بعد السلوكية؟ وما هي المفاهيم والمتغيرات التي عرفتها هذه المرحلة؟

– ما هي أهم النظريات التي جاءت في المرحلة ما بعد السلوكية؟ وهل ساهمت هذه النظريات في تطوير حقل النظم السياسية المقارنة بصفة خاصة، وعلم السياسة بصفة عامة؟

ولمحاولة الاجابة عن التساؤلات السابقة، تم اتباع العناصر التالية:

إن محاولة فهم مرحلة ما بعد السلوكية، تتطلب بالدرجة الأولى تحديد الماهية، وهذه الأخيرة تستوجب تعريف هذه المرحلة، بالإضافة إلى تبيان بوادر بروزها والتي ساهمت في تطورها، وتحديد أهم المتغيرات التي طرأت في هذه الفترة من تطور علم السياسة بشكل عام، وبشكل خاص من تطور فروعه...

– تعريف ما بعد السلوكية:

المرحلة ما بعد السلوكية تعتبر المرحلة التي تلي كل من المرحلة التقليدية ثم المرحلة السلوكية، والتي كان من أبرز رواد المدرسة ما بعد السلوكية POST BEHAVIORISM **"ديفيد ايستون"** في أواخر الستينيات، ومن الذين خاضوا ثورة ضد السلوكية التي تتنكر للقيم والاعتبارات الأخلاقية بحجة الموضوعية العلمية، وتلتقي منطلقات وحجج هذه النظرية مع منطلقات المدرسة المثالية في العلاقات الدولية، من حيث أن الاثنين يركزان على أهمية القيم سواء كان في أهداف البحث أو في مسلماته، من جهة ثانية يدعوان إلى توجيه الأبحاث للاهتمام بقضايا الساعة وخدمة أهداف السلم وإيجاد السبل لتلافي الحروب والنزاعات وبناء مجتمع دولي أفضل، فالمدرسة ما بعد السلوكية تنتقد السلوكية الكلاسيكية في أنها تهتم فقط بدراسة وفهم ووصف الظاهرة السياسية دون تجاوز هذه الحدود إلى إيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها الإنسانية وأزمات العلاقات الدولية.

– المبادئ الكبرى لمرحلة ما بعد السلوكية:

- الانتقال من المناهج الكيفية إلى المناهج الكمية؛
- أولوية موضوع الاهتمام بدراسة المناطق؛
- ضرورة الاهتمام بالمسائل السياسية ذات الأهمية في عالم السياسة المعاصر، وكذا تلك المتصلة برسم السياسات العامة؛
- عدم تجاهل دور الثقافات والأبعاد الطائفية والمذهبية في التأثير على ظواهر علم السياسة.

– عرض مفاهيمي لجملة من المفاهيم في التحليل السلوكي:

1- مصطلح الثورة العلمية:

الثورات العلمية سلسلة الأحداث التطورية غير التراكمية التي يبدل فيها نموذج قديم كليا أو جزئيا بنموذج جديد متعارض معه. وبالرغم من أن الثورة اصطلاح سياسي يستخدم للدلالة على تغير الأوضاع السياسية، وإحلال نظام سياسي محل آخر، عندما يتزايد الإحساس من قبل فئة معينة بعدم أهلية النظام القائم للبقاء، فإن "توماس كون" ينقله إلى المجال المعرفي، انطلاقا من أن الثورات العلمية–شأنها شأن الثورات السياسية–تستهل بتزايد الإحساس من قبل فئة معينة (من المجتمع العملي) بأن أحد النماذج القائمة قد يكف عن أداء دوره بصورة كافية في مجال اكتشاف جانب من الطبيعة، سبق أن وجه البحوث الخاصة به، هذا النموذج ذاته، إلا أن "توماس كون" يعود ويتساءل: هل حضور نموذج جديد يعني فناء النموذج القديم وإهماله؟ أو بمعنى آخر: هل استيعاب ظاهرة من نوع جديد أو نظرية علمية جديدة يستلزم بالضرورة نبذ مثيلتها القديمة؟.

وفي الحقيقة يرى "توماس كون" أن ظاهرة جديدة يمكن أن تظهر دون أن تؤثر تأثيرا هداما على أي قطاع من قطاعات الممارسة العلمية السابقة عليها، ومن ثم فإن ظهور نظرية جديدة بها يستلزم بالضرورة أن تدخل في صراع مع أي نظرية أخرى سابقة عليها، إذ قد تكون قاصرة فقط على معالجة ظواهر غير معروفة من قبل، مثلما تعالج نظرية الكم–وأن لم تكن تقتصر على ذلك بخاصة– الظواهر دون الذرية التي لم تكن معروفة قبل القرن العشرين، أو قد تكون النظرية الجديدة مجرد نظرية أرقى مستوى من تلك النظريات المعروفة قبل ذلك، وأنها تربط في رباط واحد مجموعة كاملة من النظريات الأدنى مستوى دون أن تغير موضوعا أيا منها، ومثال ذلك نظرية بقاء الطاقة التي تقدم اليوم هذا النوع من الرابطة بين الديناميكا والكيمياء والكهرباء والبصريات، والنظرية الحرارية وغيرها، ولا تزال–وفقا لرؤية كون–هناك علاقات متساوية يمكن تصورها تربط بين النظريات القديمة والجديدة، ويمكن أن تتخذ أيا منها أو جميعها مثالا للعملية التاريخية التي تطور خلالها العلم، وإذا كان الأمر كذلك فإن التطور العلمي سيكون تراكميا في جوهره، وثمة أنواع جديدة من الظواهر ستكشف عن نظام في جانب من

جوانب الطبيعة لم يسبق أن تبينه أحد من قبل، على أساس أنه سياق تطور العلم تحل المعرفة الجديدة محل الجهل أكثر مما تحل معرفة من نوع آخر مغاير أو مناقض.

ويخلص "توماس كون" من تحليله إلى أن الثورة بمفهومها العلمي هي المفتاح السحري للتقدم، ولولا الثورات العلمية المتعاقبة لظلت البشرية ترضخ في ظلمات الخرافات والأساطير، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق هو: كيف يمكن توظيف الثورة كأداة للتقدم؟ يكمن الحل عند "توماس كون" في ضرورة تبني الدفاع عن صورة جديدة قوامها التمييز بين مرحلتين:

أولهما هي مرحلة العلم السوي، وتركز بالأساس على الإجماع والتقليد، حيث يتطور العلم داخل إطار حاكم، هو النموذج، وقوامه شبكة محكمة من الالتزامات المفاهيمية والنظرية والمنهجية.

وثانيهما مرحلة الثورة العلمية حيث يتم إبدال النموذج بآخر جديد تتغير معه صورة الوقائع ومعايير القبول والرفض، وفي هذا السياق يؤكد "توماس كون" حقيقة بالغة الأهمية، وهي أن المفاهيم النظرية متضمنة في عملية المشاهدة ذاتها، وتحدد طبيعتها ونتائجها.

2- مصطلح القطيعة الإبستمولوجية (المعرفية):

عملية جذرية وحدوثها يتم نتيجة مجموعة من العمليات المتدرجة والمعقدة. يقول فيلسوف العلم "توماس كون" إن القطيعة المعرفية أو الثورة العلمية بتعبيره الخاص تحدث حين تصاب المعرفة السائدة بالعجز. بمعنى أن تصبح الثقافة السائدة في المجتمع عاجزة عن الإجابة على الأسئلة المطروحة. علميا يقول كون إن النظرية العلمية تصل في لحظة من اللحظات إلى حالة أزمة. فهي كنظرية علمية سائدة ومعترف بها يتوقع منها أن تكون قادرة على الإجابة على الأسئلة المطروحة وتكون قادرة على التفسير للظواهر والأحداث الواقعية. حين تعجز النظرية عن الإجابة على الأسئلة وتبدأ الثغرات تظهر وبوضوح، في هذه الأوضاع تبدأ الأزمة.

ينقسم المتخصصون في النظرية العلمية السائدة تجاه الأزمة إلى أكثر من توجه فالقسم الأول وهم في الغالب من كبار السن والمساهمين في ترسيخ النظرية، ينكرون الأزمة أو يعتقدون أنها لا تعني عجز النظرية بقدر ما تعني ضرورة البحث في النظرية عن إجابات جديدة. هم لا يستطيعون الخروج من إطار النظرية التي عاشوا طوال حياتهم فيها. ولذا يقومون بالكثير من عمليات "الترقيع" للنظرية السائدة من خلال إضافات جزئية وثانوية ويغلب عليها طابع سد الثغرات أكثر من العمل الجدي الجذري. في مقابل هؤلاء تكون مجموعة من الشباب في الغالب يرون أن هذه النظرية الحالية أصبحت عاجزة عن العمل وبالتالي فمن الضروري البحث عن بديل لها ويبدأ هنا البحث عن نظرية بديلة وعن تغيير جذري في العمل.

هنا تبدأ هذه النظرية الجديدة إذا أثبتت قدرتها بالسيادة والانتشار والحصول على الاعتراف ثم تستمر حتى تبدأ في التأزم وهكذا...هذا بالنسبة للمجال العلمي البحت أما في السياقات الثقافية والاجتماعية فإن الأمور بالتأكيد تكون أكثر تعقيدا وأقل وضوحا بسبب تعقيد العملية الاجتماعية ذاتها. لكن التاريخ يحكي لنا حدوث العديد من القطيعات المعرفية وخصوصا في الثقافة الأوروبية التي تمتلك من جهة تاريخا طويلا ومتراكما ومن جهة أخرى فهي الثقافة التي تمت دراستها بشكل كبير ودقيق وبأكثر من منهجية ورؤية.

من أهم القراءات للثقافة الأوروبية التي هدفت إلى تطبيق مفهوم القطيعة المعرفية تلك التي قام بها الفيلسوف الفرنسي المعاصر ميشيل فوكو ففي كتابه "الكلمات والأشياء" قسّم فوكو الفكر الغربي إلى ثلاث حقب تاريخية انطلاقا من تشكل نظام معرفي خاص بكل حقبة، فعصر النهضة يتأسس على نظام "التشابه" مما يعني أن خطابات هذا العصر لا يمكن فهمها إلا انطلاقا من هذا النظام فهي بمثابة المقدمات أو الأسس التي ينطلق منها التفكير وتتشكل بالتالي من خلالها الخطابات المعرفية والسياسية والفنية... الخ. يلي عصر النهضة العصر الكلاسيكي، المتمثل بالقرنين السابع والثامن عشر، ويسود في هذا العصر نظام (النظام والترتيب) أما في العصر الحديث، القرن التاسع عشر، فأصبح التاريخ أو الإنسان التاريخي هي المقولة الأساسية في هذا العصر. يؤكد فوكو أن الإنسان لم

يكن موجودا قبل القرن الثامن عشر بمعنى أنه لم يكن هدف التفكير ولا منطلقه الأساسي أي أن تفكير الإنسان لم يكن إنسانيا ولا للإنسان، كان لاهوتيا، سلطويا ... الخ.

كما أن مفهوم القطيعة المعرفية يمكن تطبيقه على حالات فردية أي على دراسة شخصية معينة باعتبار أن هذه الشخصية قد شهدت حياتها قطيعة معرفية يمكن من خلالها تقسيم حياة هذه الشخصية إلى فترات وأقسام من الأمثلة على هذه العملية تلك التي قام بها "ألتوسير" من خلال دراسته للفيلسوف الألماني كارل ماركس حيث قسم "ألتوسير" حياته إلى ثلاثة أقسام باعتبار التأثر بالهيجلية المثالية، مرحلة الشباب والتبعية ومرحلة الانقطاع والشك ثم مرحلة الاستقلال والتفرد.

بعد هذا كله نقول إن القطيعة المعرفية تكون ممكنة حين تتأزم الثقافة وتصبح عاجزة عن تقديم المعرفة لأفرادها، المعرفة التي تحقق وجودهم الكريم الذي يطمحون إليه، في هذه الأزمة يبدأ أفراد أحرار بالتساؤل والتشكيك ويشعرون بعمق بضرورة التساؤل والبحث من جديد. أفراد أحرار يؤرقهم ويهز كيانهم سؤال الواقع، هذا السؤال الذي لا يستطيعون الفكاك أو الهروب منه، فهو يتلبّسهم حتى يصبحوا أشبه بالممسوسين به، بجانب هؤلاء يتواجد "الحرس القديم" الذي يدافع باستماتة عن الثقافة القائمة التقليدية ويشعر بأن تغيير هذه الثقافة سيزيل وجوده انطلاقا من الفكرة التي تقول إن وجود الإنسان مرتبط بوجود الأفكار التي يؤمن بها. بمعنى أن زوال هذه الأفكار يعني زواله. مع أن الشواهد تقول إن الإنسان يبقى مهما كانت الأفكار فالإنسان هو الثابت والأفكار متغيرة، أيضا يتواجد في الساحة فئة ثالثة تمارس "الترقيع" للثقافة، هذه الفئة تشعر من جهة بأزمة الثقافة لكنها ترى أنه بالإمكان الخروج من هذه الأزمة من خلال إدخال تعديلات غير جذرية في مقومات هذه الثقافة، هذه الفئة تساعد في إحداث حركة ورجّة في الثقافة السائدة من خلالها يمكن لفئة المفكرين الأحرار الذين يسعون لإحداث قطيعة معرفية أن تعمل وتتحرك. حين تسعى لإحداث قطيعة معرفية فأنت تصطدم مباشرة مع الأنظمة القائمة التي تحرس الثقافة السائدة، هذا الاصطدام يبدأ من الذات، من داخلها وعمقها، اصطدام مع التربية والسلطة الممنوحة لأفراد الأسرة ومع المعرفة التي يقدمها المعلم ورجل الدين ومصادر المعرفة الأخرى.

القطيعة المعرفية يلزم منها شعور بالاغتراب للفرد عما حوله رغم اتصاله الوثيق به، فالفرد الذي وصل إلى مرحلة القناعة بضرورة القطيعة المعرفية أصبح ينظر إلى جذور في غاية العمق، أصبح يرى أسس الأشياء ومقولات الفكر الأولى، فالسطح والقشور لم تعد تشغله كثيرا أو تستولي على اهتمامه. إذن فإن القطيعة المعرفية هي في أساسها قطيعة يحدثها الفرد مع أفكاره التي نشأ عليها. تتم هذه القطيعة من خلال عملية شك عميقة وجذرية، من خلال جعل كل المعرفة السابقة على الرف والبدء في فحصها والتأكد من صلاحيتها وقدرتها على الإقناع والجواب، بعد تحقيق هذا المستوى من القطيعة يبدأ العمل على المواجهة الفكرية مع الخارج من خلال محاولة للدخول في البناء السائد الصلب، هذه العملية ستواجه بعملية مقاومة صلبة وعنيفة. فهذا الفرد الشكاك المتسائل المتفحص يصبح عنصراً خطيراً ويجب التخلص منه بسرعة.. هذه العملية تتكرر يوميا، عرفنا قصصاً بسيطة من التاريخ لكم ما لم نعرفه أكثر بكثير وبلا مقارنة، كم من سؤال تم قمعه وكم من فكرة جديدة تم القضاء عليها. إن كان حظ هؤلاء الأفراد سعيدا فإن أعمالهم ستترافق مع تغيرات خارجية مساعدة، تغيرات اقتصادية وسياسية وطبيعية تدفع باتجاه التغيير والتبديل. إذا استطاعت الأفكار الجذرية الجديدة الانتشار وسط الفاعلين وبدأ البناء القديم في التهاوي فإن عملية جديدة ونشطة من العمل والإبداع تنطلق وتنطلق مع روح شبيهة بروح الشباب المتوهج. ما أنا متأكد منه الآن هو أننا نعيش في أزمة حقيقية وأن هناك ظروفاً خارجية وداخلية كثيرة تساعد على التغيير.. تبقى هنا جهود المفكرين الجذريين.

3- مصطلح الحداثة:

بالنظر إلى مفهوم الحداثة يلاحظ أنه لا يوجد تحديد دقيق له فغالبا، ما يتم تعريفه بصورة انتقائية وضيقة، وقليلا ما درس كمصطلح أدبي أو فلسفي، فمصطلحات مثل:

MODERNISM و **MODERNITY** و**MODERNIZATION** يتم استخدامها من قبل باحثي العلوم الاجتماعية بدون تحديد دقيق لمعانيها، فمفهوم **MODERNIZATION** يقصد به التطورات التي حدثت في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتكنولوجيا والاختراعات والنمو الذي حدث في المجتمع الغربي

خلال الأربعمائة سنة الأخيرة، مع صعود الرأسمالية وارتباطها–خصوصا في القرنين التاسع عشر والعشرين–بالنمو الحضري وظهور المدن الكبرى (الميتروبوليتان) في أوروبا وأمريكا. أما مصطلح **MODERNISM** فحتى وقت قريب كان أقل تلك المصطلحات استخداما، حيث يشير إلى موجة الحركات التجريبية في الفنون والثقافة والفلسفة مرتبطا بمصطلحي **MODERNIZATION** و **MODERNITY**.

– وقد قسم "بيرمان" و"هارفي" أطوار الحداثة إلى أربعة، هي:

أ/ طور التنوير: خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر مع تقدم المعرفة العلمية وتضاؤل سلطة الكنيسة والدين، ورواد هذه المرحلة هم: "نيوتن" و"لوك" و"باسكال" و"ديكارت"، وأبرز مفاهيمها، العقل، والرشادة، والعلم، كأسس التقدم البشري.

ب/ الطور الجمالي: ويأتي بعد 1848، حيث تم تحديد مفهوم التنوير الوحيد للرشادة، العلم كطريق للفهم ومعرفة الحقيقة، وطرحت طرقا عديدة للوصول إلى الحقيقة، وقد أطلق على هذه المرحلة، مرحلة النسبية أو المنظوراتية **PERSPECTIVISM**، ومن روادها "نيتشه"، "ماركس"، "لينين"،" فيبر"، "بودلير"، "بيكاسو"، "سوسير"، "إينشتين"، وقد سادها شعور بالشك والتشاؤم على عكس تفاؤلية المرحلة السابقة، كذلك سادها فقدان الثقة في قدرة العلم والعقل، خصوصا في المجتمع ذي النمط الإنتاجي الصناعي الرأسمالي، وبدأت تظهر مبادئ أخرى كقيم عليا مثل: الحرية، الفردية والمساواة.

ج/ الطور البطولي: وقد جاء بعد الحرب العالمية الأولى، وهي المرحلة التي اتسمت بالبحث عن بطل أسطورة، يعيد البشرية مرة أخرى إلى التنوير وأهدافه، ويتجاوز بربرية الحرب ويحول دونها إلى الأبد، ويضمد جراحها، وقد اتخذ هذا البطل الأسطورة أكثر من شكل عند المفكرين والفنانين والمعماريين، وفي السياسة برزت الفاشية والنازية والشيوعية.

د/ الطور العالمي في التحديث: وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وارتبطت بالسيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، والتدخل الدولي للرأسمالية، وشهدت عودة تفاؤلية الحداثة في طورها الأول مرة أخرى، ولكنها تفاؤلية في صورة سلطوية جبرية، حيث أضحى التقدم والتطور حجر زاوية لنخبة المخططين والفنانين والمعماريين والمثقفين، وأصبحت الحداثة تخدم الوضع القائم في الغرب وتسوغه وتبرره وتعطيه الشرعية.

ومن خلال هذا العرض لأطوار الحداثة الأربعة، يمكن القول:

إن الحداثة ليست شيئا واحدا متجانسا وإنما هي تيارات مختلفة ومراحل متباينة، فقد مثلت دائما البحث عن الجديد، أو عن بديل أو بدائل للواقع القائم، سعيا نحو تصحيحه وتجاوزه، ولكن بالنظر إلى الحداثة في طورها الرابع والأخير، يلاحظ أنها أصبحت لا تبحث عن البديل أو الجديد، وإنما انقلبت ضد نفسها وتجمدت، ولم تعد تتحدى الواقع المؤسس وتسعى لاستبداله وتغييره وتطوير، وبذلك نفت الحداثة ذاتها، وأصبحت الحداثة ضد الحداثة، وقد خلص "هارفي" إلى أن الحداثة في مراحلها أو أطوارها المتعددة اختصت بنوع من التوتر بين حقيقة أو واقع التغيير والحركة من ناحية، والبحث عن الاعتقاد في ثابت **IMMUTABLE** وأبدي **ETERNAL** وحقيقة منظمة وراء هذا الهيولي **CHAOS** من ناحية أخرى. وفي نفس الوقت ومع التأسيس في المرحلة الأخيرة ادعت الحداثة أن الحقيقة السرمدية قد تم الوصول إليها، والطبيعة ذات الواقع المنتظم قد تم تحديدها وتحقيقها، والأسطورة أصبحت حقيقة في شكل "الحلم الأمريكي" **AMERRICAN DREAM** (الذي مثل الفردوس الأرضي لدى الإنسان المعاصر)، وفي انتصار الغرب الليبرالي الديمقراطي، ومن ثم أصبح التاريخ في نهايته، وزال التوتر من الكون، وتحقق الرضا، ومن ثم فقدت الحداثة روحها التجديدية الساعية إلى تغيير الواقع.

4– مصطلح ما بعد الحداثة:

إن ما بعد الحداثة في بعض معانيها تقوم بإحياء بعض من روح الحداثة ذاتها في رفض الواقع ورفض التأسيس، وبذلك يمكن اعتبار ما بعد الحداثة طورا خامسا من أطوار الحداثة ذاتها، وإن كان هناك من يرى أن ما بعد الحداثة هي رفض للحداثة كلها، وتحد لإمكانية الوصول إلى الحقيقة الكاملة، ورفض لمذهبية

التقدم، وقبول للتغيير والتعدد والنسبية، فما بعد الحداثة بقبولها للتغيير ورفضها لادعاء الإمساك بالحقيقة الكاملة تبدو وكأنها تقدم حلا للتوتر غير الظاهر أو المتضمن في مشروع الحداثة، وبرفضها للقواعد الأساسية لمشروع الحداثة تبدو وكأنها تضع نهاية للحداثة، وتطرح تحديا أساسيا لكل العلوم الاجتماعية، التي هي وليدة مشروع الحداثة وانعكاس لأطواره.

وطبقا لـ"أرنولد توينبي"– الذي يعد أول من استخدم مفهوم ما بعد الحداثة في كتابه المتعدد الأجزاء"دراسة للتاريخ"– يعد عصر ما بعد الحداثة نتيجة للثورة على رشادة الحداثة، فالعالم الحديث من خلال تأكيده على الرشادة والعلم والتطور التكنولوجي انزلق إلى حربين عالميتين، دفعتا الإنسانية إلى التساؤل في نهاية الحرب العالمية الثانية، عن عوائد التحديث والتكنولوجيا...الخ، وهنا بدأت الأصوات الرافضة للحداثة تتحول من تمرد خلاق ضد الحداثة إلى وضع أكثر تنظيرا وتأصيلا ارتبط بالبنيوية الفرنسية، من خلال الخطاب الفكري للثوار ضد الحداثة، أمثال: "جاك دريدا"و "جاك لاكان"و "ميشيل فوكو"، كذلك أعطت المدرسة النقدية الألمانية خصوصا النظرية النسوية بعدا أوسع لما بعد الحداثة، وقد اتجهت نلك الجهود إلى مهاجمة إبستمولوجيا الحداثة ودورها في الفلسفة والسياسة التقليدية، كل ذلك أعطى اتجاها نظريا لنمو التمرد على الثقافة والمجتمع الحداثي، وبدأ مفهوم ما بعد الحداثة، يتحرك من وصف لحركة جمالية إبداعية إلى وصف لحركة نظرية ثقافية أكثر اتساعا وتنوعا برزت فيها ثلاثة اتجاهات أساسية هي:

– **المحافظون الجدد:** الذين يرون في الحداثة هدما للنظرية الشمولية للكون، ويطمحون من خلال ما بعد الحداثة إلى العودة إلى الماضي واستمداد القيم منه، حيث الماضي بالنسبة لهم مصدر الإلهام والطموح، فهم يريدون شيئا فشيئا العودة إلى كاثوليكية العصور الوسطى، لإصلاح ما تم من خلل وتدهور، فقد رأوا في الماضي نموذجا لإصلاح الثقافة المعاصرة وتحقيق الانسجام في المجتمع.

– **اتجاه مقاومة آثار الحداثة: POSTMODERNISM OF RESISTANCE**، وهؤلاء يشتركون مع المحافظين الجدد في نقد مبادئ الحداثة، ولكنهم لا يمجدون التاريخ، ولا يسعون إلى نظرة شمولية مثلهم، وإنما يبحثون عن استخدام ما بعد الحداثة لنقد الوضع القائم وأصوله ومقاومة آثاره، وليس للرجوع إلى تلك الأصول السابقة على الحداثة.

– **اتجاه قبول آثار الحداثة: POSTMODERNISM OF ACCEPTANCE**، وهو اتجاه يدرك المشاكل التي ارتبطت بالحداثة، ويقبلها أحيانا، ويرى أنصاره أنه من المستحيل إقامة فصل بين الفن الرفيع والفن الهابط، أو الأصالة والتقليد، فهو اتجاه يلتصق بالواقع ويرسخه، نظرا لعدم وجود بديل له في نظرهم.

وإذا كانت هذه هي أهم الاتجاهات في حركة ما بعد الحداثة، فإنها جميعا تشترك في أسس ومسلمات معينة، تقوم على رفض وتحطيم الأسس التي قامت عليها الحداثة، وإيجاد ما يعاكسها أو أضدادها، وقد أجمل "**WARD**"، أهم أسس الحداثة في الآتي:

أ/ **UNIVERSALITY**: وتعني الكونية أو العالمية، وتشير إلى محاولة بناء قوانين ونظريات للظواهر الإنسانية والاجتماعية والطبيعية عبر ثقافية، غير محددة الزمان والمكان، مبنية على منهج كوني، ومتضمن داخل فكرة العالمية هذه، اعتقاد في تقدم المعرفة المضطرد، وفي التراكم العلمي.

ب/ **EGOCENTRISM**: وهي الاستغراق في الذات أو التمركز حول الذات، وتشير إلى تحديد مصدر المعرفة أو شروط الموضوعية، وترجع الرشادة والإبداع الخلاق إلى أنها نتاج لبعض الشروط المتضمنة في الذات الإنسانية.

ج/ **LOGOCENTRISM**: وتشير إلى رغبة في إيجاد حقيقة مؤسسة أو حقيقة منسجمة مجسدة (مثل العقيدة المسيحية)، فالخطاب الحداثي يفكر بصفة مستمرة في تطوير النظرية الواحدة الصحيحة، أو المنهج الواحد الصحيح القادر على فهم العالم، والذي يستطيع أن يصل إلى الحقيقة في الواقع، ويقول الكلمة الأخيرة في الحقيقة والعادلة والمعرفة.

تلك هي مسلمات الحداثة، التي تريد ما بعد الحداثة دحضها أو تحطيمها، على أساس أنها صيغت في إطار معادلة معينة للقوة، وتريد أن تطرح أضدادها ومعاكستها، وخلاصة القول: إن ما بعد الحداثة هي النقد الإبستمولوجي للحداثة، الساعي إلى التفكيك ونقد المسلمات، وإعادة البناء على مسلمات وأسس مغايرة، بينما ضد الحداثة **ANTI-MODERNISME**، هي النقد الإيديولوجي للحداثة.

– من السلوكية إلى ما بعد السلوكية

1– الانتقادات الموجهة للمرحلة السلوكية:

على الرغم من الانتقادات التي وجهت للسلوكية ونظرياتها التحديثية–(الحداثة)–ونموذجها التنموي، إلا أنها ظلت النموذج المعرفي السائد في العلوم الاجتماعية طوال الخمسينيات وأوائل الستينيات، حيث بدأت تبرز نقاط ضعفها:

مثل فشلها في توسيع نتائج التجربة الحيوانية إلى عالم السلوك الإنساني، وتحقيق علمية العلوم الاجتماعية بالصورة التي تجعلها مثل العلوم البيولوجية، وعلى الرغم من تعدد أوجه الفشل التي واجهتها السلوكية، إلى أن التحول عنها إلى ما بعد السلوكية لم يكن تلقائيا، لأنه كما أكد فلاسفة العلم أمثال: "كوهن" و"لاكاتوس" أن النموذج المعرفي في العلم نادرا ما يصبح عديم الاستعمال بسبب الفشل في تقديم نتائج معينة، ولكن يتم التخلي عنه فقط عندما تبدأ منظومة مفاهيمية جديدة في الوجود والاستعمال، وهو نفس ما حدث للسلوكية، فقد ظهر نقد قوي لها أواخر الخمسينيات، يوضح أنها أصبحت غير مناسبة كمنهجية للعلوم الاجتماعية، مثلها مثل الفلسفة الوضعية المنطقية التي قامت عليها والتي انتقدت أيضا لطابعها الإجرائي الاختزال، وقد تنامت بعد ذلك التوجهات المعارضة للسلوكية والناقدة لها، حتى أصبحت تمثل تيارا واسع الانتشار، أطلق عليه "ما بعد السلوكية"؛

فقد دعا "ديفيد ايستون" في دراسته المنشورة في المجلة الأمريكية للعلوم السياسية عام 1969 إلى القيام بثورة جديدة في العلوم السياسية، وهو ما تحقق بالفعل بعد ذلك، حيث بدأت السلوكية تحل محل السلوكية، ليس فقط في حدود توجهاتها فحسب، وإنما تجاوزت أسسها، وأثارت الحساسية لدى علماء

السياسة إلى دور القيم والاهتمام بالجوهر والواقع، وذلك نتيجة للشعور بعدم الرضا بالتحليل السلوكي الذي انشغل بصورة دائمة بالتكنيك أكثر من الجوهر، وبالتنظير التأملي أكثر من التنظير المتعلق بالسياسة في الواقع، وبالحياد الأكاديمي المحافظ أكثر من التحول الاجتماعي المتقدم.

2- اتجاهات مرحلة ما بعد السلوكية:

تعتبر ما بعد السلوكية ردة فعل للاتجاهات السلوكية، ولكنها لم تكن ذات اتجاه واحد، بل تعددت داخلها الاتجاهات والاجتهادات التي تحاول أن توجه حقل السياسة المقارنة، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

- **التعاون والتواصل بين الحقول**: وذلك من خلال الاستفادة من التقدم في مختلف العلوم الاجتماعية والطبيعية، فدراسة السياسة المقارنة قد تستفيد من التقدم في علوم البيولوجيا مثلا، سواء لإثارة إشكاليات أو تقديم فرضيات قد تساعد في تفسير السلوك الإنساني.

– **التعاون والتفاهم بين المجتمعات**: حين أثيرت الدعوة إلى تجاوز الأطر الغربية، والتركيز على تجارب المجتمعات والثقافات الأخرى.

– **التركيز على مفهوم الدولة**: حيث أعادت ما بعد السلوكية الاعتبار والاهتمام إلى مفهوم الدولة، التي لم يعتبرها السلوكيون مؤسسة مستقلة بل مصفاة أو محولا للمدخلات إلى مخرجات، وقد برز ذلك في كتاب "هنتجتون" عن النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، والصادر في 1968، وكذلك اقترابات: الكوربراتية وعلاقة الدولة والمجتمع، حيث التركيز على الدولة كحقيقة مستقلة.

3– دوافع تجاوز المرحلة السلوكية إلى ما بعد السلوكية:

يمكن إيجاز أهم الدوافع التي دعت إلى تجاوز المرحلة السلوكية، في السياسة المقارنة، والدعوة لما بعد السلوكية فيما يلي:

– **التحيز الإيديولوجي**: المستنبط في نظرتي النظم والبنائية الوظيفية، اللتين انبثقت صياغتهما الأساسية عن لجنة السياسة المقارنة، حيث احتوت أدبياتهما على تحيز ليبرالي تعددي يدعو للحفاظ على الوضع القائم في العالم الغربي، وتعميمه في إطار المنظور التنموي الذي وصف بأنه متحيز أيديولوجيا، ومتمركز عرقيا، وأقل عالمية في قابليته للتطبيق، ويسعى للإقناع بمثالية النظام السياسي الأمريكي، ويتجاهل تماما ظواهر الطبقة والصراع الطبقي، وتأثير السوق الدولي، وقوى الاقتصاد السياسي، والتبعية الدولية، ويقدم أساطير، وأنماطا جامدة حول الدول النامية، وأبنيتها وثقافتها المتخلفة الراكدة.

– **أزمة العالمية في التحليل السلوكي**: أزمة العالمية في التحليل السلوكي، فقد بدأ منذ أواخر السبعينات يظهر وبوضوح فشل نموذج الدولة الغربية في أفريقيا وأسيا، عندما بدأ يزداد الشك حول بعض الأفكار العالمية التي تعد أساسية بالنسبة لعلماء السياسة، مثل مفاهيم الدولة، الأمة، الحكومة التمثيلية، المجتمع المدني،...الخ والتي تعد جزءا من تاريخ الغرب ومن مفردات علم السياسة، وقد أدى إلى نتيجتين:

أ– دحض وبطلان الطبيعة العالمية لأي منظومة مفاهيمية.

ب– إن أزمة العالمية أو المقارنة عبر الثقافات تشير بصورة حتمية إلى عودة نحو الاقترابات الفردية.

– **الطبيعة الاختزالية للنظريات السلوكية**: فكما يرى "ديفيد ايستون" يجب أن تتم التفرقة داخل ما عرف بالثورة السلوكية بين الرغبة في الوصول إلى منهجية أفضل والعطش الشديد لنظرية أمبريقية أفضل، وهو ما أدى إلى محاولة اختزال المجتمع في بعض المعايير والمؤشرات التي يمكن جمع البيانات عنها والمقارنة بينها، على الرغم من التعقد الأمبيريقي للعالم الحقيقي الذي لا يستطيع الإنسان أن يبسطه، والذي يستعصي بطبيعته على التعميم.

– **إشكالية الحياد العلمي**: حيث لم يركز النقد الذي وجه للسلوكية من باحثي ما بعد السلوكية على الدقة المنهجية، وإنما على ادعاءات السلوكية بالحياد العلمي، فكما هو متعارف عليه هناك تفرقة أساسية في العلوم الاجتماعية بين الشرح والتفسير، والشرح يشير إلى ذلك الجهد الذي يسعى لإنكار القيم وعزل وتحديد المتغيرات، والتركيز على السببية، وأما التفسير فيقبل بحتمية تعقيد المتغيرات وترابطها، ودور القيم، ولذلك يتجه الشرح إلى الأسباب الكمية، في حين يتجه التفسير إلى الأساليب الكيفية، ومن ثم فالجهد المبذول في الشرح هو الذي أخضع للمناقشة من قبل السلوكية لتحقيق الحياد العلمي، وعزل القيم وإنكارها. والسياسة المقارنة تهتم بالتفسير بصورة أكبر من اهتمامها بالشرح، ومن ثم فدور القيم وترابط المتغيرات أمر مسلم به، وبالتالي لا يمكن تحقيق الحياد العلمي.

– **الإشكالات النابعة من الواقع السياسي للبنية الاجتماعية للحقل العلمي(حقل السياسة المقارنة)**: فهذه الإشكالات النظرية السابق تناولها، كانت ستظل سرية أو خفية إذا لم تحدث "حركة الحقوق المدنية" و"*حركة سلام فيتنام*" في الستينات والسبعينات في الولايات المتحدة، وما تركناه من أثر على العلوم الاجتماعية عامة، وعلم السياسة خاصة، حيث تصاعدت الدعوة إلى علم سياسة يكون متصلا بصورة أكبر بالحاجات الأساسية للمجتمع، كذلك أدى فشل الاستراتيجيات التنموية في العالم الثالث إلى آثار غير مقبولة مثل الفساد السياسي والتضخم والإحباط والتفكك السياسي.